

Distr.: General
21 November 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

يشرفني أن أحيل إليكم طيه التقرير الذي أجراه رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا
ومدعيها العام بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤
(٢٠٠٤) حتى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (انظر الضميمة).
وأكون ممتناً لو عملتم على تعميم التقرير المرفق على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) دنيس بايرون
الرئيس



الضميمة

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

تقرير عن استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا
(حتى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)

المحتويات

الصفحة

٤	 مقدمة
٤	أولا - أنشطة الدوائر
٤	ألف - أنشطة الدوائر الابتدائية
٥	(أ) الأحكام (المرفق الأول (ألف))
٥	(ب) الأحكام المنتظر صدورها خلال الأشهر المقبلة (المرفق الأول (باء))
٦	(ج) قضيتان اكتمل فيهما النظر في الأدلة وسيتم الاستماع إلى المرافعات الختامية فيهما قريبا (المرفق الأول (جيم))
٧	(د) المحاكمات الجارية (المرفق الأول (دال))
١٠	(هـ) قضايا سيبدأ النظر فيها خلال الأشهر المقبلة (المرفقان الثاني والثالث)
١١	(و) طلبات الإحالة (المرفق الرابع)
١٢	باء - أنشطة دائرة الاستئناف
١٣	ثانيا - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز
١٣	ألف - إدارة أعمال المحاكمات
١٣	(أ) الجدول الزمني القضائي
١٤	(ب) إدارة إجراءات المحاكمة
١٥	(ج) أدوات معايير الأداء
١٥	باء - القضاة وإدارة شؤون الموظفين

١٥	(أ) القضاة
١٦	(ب) إدارة شؤون الموظفين
١٧	جيم - عمل مكتب المدعي العام
١٨	دال - الإحالات
١٩	هاء - تعاون الدول مع المحكمة الدولية
١٩	واو - التوعية وبناء القدرات
٢٠	زاي - ميراث المحكمة والمسائل المتبقية
٢١	استنتاجات وتوقعات مستكملة بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز

المرفقات

٢٤	الأول (ألف) - حالة الأحكام الصادرة حتى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨: ٣٧ متهما في ٣١ حكما
٢٦	الأول (باء) - القضايا التي ينتظر صدور الأحكام فيها: ٨ متهمين في ٥ قضايا
	الأول (جيم) - القضايا التي أُنجزت المحاكمة فيها ولكن ينتظر تقديم المرافعات النهائية المتعلقة بها: ٥ متهمين في قضيتين
٢٧	الأول (دال) - المحاكمات الجارية: ١٥ متهما في ٥ قضايا
٢٩	الثاني - في انتظار المحاكمة: ٥ متهمين ستبدأ محاكمتهم قريبا
٣٠	الثالث - إعادة المحاكمة
٣١	الرابع - أربعة محتجزين وفار واحد طُلبت إحالة قضاياهم
٣٢	الخامس - ١٣ فاراً

مقدمة

- ١ - في عام ٢٠٠٣، ووفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، وضعت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ("المحكمة") بصورة رسمية استراتيجية لإنجاز الهدف المتمثل في إكمال التحقيقات بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، وجميع أنشطة محاكمات المرحلة الابتدائية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وجميع أعمالها في عام ٢٠١٠ ("استراتيجية الإنجاز").
- ٢ - ويتضمن هذا التقرير، مقترنا بالتقارير السابقة التي قدمت إلى مجلس الأمن عملاً بقراره ١٥٣٤ (٢٠٠٤)^(١)، نظرة عامة على التقدم الذي أحرزته المحكمة في تنفيذ استراتيجية الإنجاز حتى الآن.

أولا - أنشطة الدوائر

- ٣ - تبتق الأنشطة القضائية للمحكمة من الدوائر الابتدائية الثلاث في أروشا ودائرة الاستئناف التي تتخذ من لاهاي مقراً لها. وكل قضية من القضايا المعروضة على المحكمة يُنظر فيها أولاً أمام دائرة ابتدائية تتألف من ثلاثة قضاة بينهم قضاة دائمون وقضاة مخصصون، ثم تنظر فيها محكمة الاستئناف التي تتألف من خمسة قضاة دائمين، في حالة الاستئناف.

ألف - أنشطة الدوائر الابتدائية

- ٤ - منذ أيار/مايو ٢٠٠٨، صدر حكم واحد في حق متهم واحد^(٢). ولا تزال خمس قضايا تشمل ثمانية متهمين في مرحلة صياغة الأحكام^(٣)، حيث ينتظر صدور ثلاثة أحكام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. واكتمل جمع الأدلة في قضيتين تشملان خمسة متهمين، ويتبقى الاستماع إلى المرافعات الختامية^(٤). ولا يزال يجري النظر في خمس محاكمات تشمل

(١) انظر التقريرين المقدمين إلى الأمم المتحدة المؤرخين ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، فيما يتصل بقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٥٧ (٢٠٠٣)، وطلب المحكمة زيادة عدد القضاة المخصصين العاملين "في أي وقت من الأوقات". وقُدمت تقارير عن استراتيجية الإنجاز إلى رئيس مجلس الأمن في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، و ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥، و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، و ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧، و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، و ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨.

(٢) قضية نشاميهغو: يرد مزيد من الشرح في الفرع الخامس من هذا التقرير.

(٣) قضية باغاسورا وآخرون (قضية العسكريين الأولى)؛ وقضية بيكيندي؛ وقضية زغيرانيرازو؛ وقضية رنزاو؛ وقضية روكوندو: يرد مزيد من الشرح في الفروع من السادس إلى التاسع من هذا التقرير.

(٤) قضية نسنغيمانو وآخرون؛ وقضية بيزونغونغو وآخرون: يرد مزيد من الشرح في الفروع من العاشر إلى الثاني عشر من هذا التقرير.

١٥ متهما^(٥). ومن المقرر بدء ست محاكمات تشمل كل منها متهما واحدا خلال الأشهر المقبلة^(٦). وعلاوة على ذلك، طلب مكتب المدعي العام إحالة خمس قضايا تشمل كل منها متهما واحدا إلى رواندا. وأيدت دائرة الاستئناف مؤخرا رفض دائرتين ابتدائيتين طلبي الإحالة في قضيتين^(٧).

(أ) الأحكام (المرفق الأول (ألف))

٥ - في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أصدرت الدائرة الابتدائية الثالثة حكمها في قضية سيميون نشاميهيغو. وكان نشاميهيغو، نائب المدعي العام السابق لمقاطعة كيانغوغو، قد أدين بتهمة الإبادة الجماعية والقتل العمد وغير ذلك من الأعمال اللاإنسانية المصنفة كجرائم ضد الإنسانية بناء على مشاركته في قتل التوتسي في نيسان/أبريل ١٩٩٤ في مواقع مختلفة من مقاطعة كيانغوغو. وفي ضوء طبيعة الجرائم المتعددة المرتكبة، وبالنظر تحديدا إلى المكانة العامة البارزة التي كان يشغلها نشاميهيغو ومسؤوليته كممثل للنظام القانوني الرواندي كظرف يدعو إلى التشديد، حكمت المحكمة على المتهم بالسجن مدى الحياة. وأثناء المحاكمة، استمعت الدائرة إلى ٦١ شاهدا، من بينهم نشاميهيغو نفسه، على مدى ٥٨ يوم محاكمة.

(ب) الأحكام المنتظر صدورها خلال الأشهر المقبلة (المرفق الأول (باء))

٦ - ينتظر صدور خمسة أحكام تشمل ثمانية متهمين خلال الأشهر المقبلة. ومن المتوقع صدور ثلاثة من هذه الأحكام خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٧ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، كانت الدائرة الابتدائية الأولى تعكف على صياغة أحكامها في قضيتين، بينما كانت تواصل في الوقت ذاته إجراءات المحاكمة في قضيتين تشمل كل منهما متهما واحدا. فقضية العسكريين الأولى استغرقت ٤٠٨ أيام محاكمة، استمعت المحكمة خلالها إلى ٢٤٢ شاهدا، وقُدِّم خلالها ١٥٨٤ حُرْزاً كأدلة. وتشمل هذه القضية أربعة من كبار المسؤولين العسكريين السابقين (تيونست باغوسورا، وغراسيان كاييليغي، والويس نتاباكوزي، وأناتول نسينغومفا). وتم الاستماع إلى المرافعات الختامية في الفترة من

(٥) قضية نيراماسو كوكو وآخرون (بوتاري)؛ وقضية ندندليمانا وآخرون (قضية العسكريين الثانية)؛ وقضية كاريميرا وآخرون؛ وقضية كاليمانزيرا؛ وقضية سيتاكو: يرد مزيد من الشرح في الفروع من الثالث عشر إلى الثامن عشر من هذا التقرير.

(٦) قضية نيشوغوزا؛ وقضية باغاراغازا؛ وقضية موفوني؛ وقضية نتواكوليسايو؛ وقضية نزابونيماننا؛ وقضية نغيباراتواراي: يرد مزيد من الشرح في الفروع من التاسع عشر إلى الرابع والعشرين من هذا التقرير.

(٧) قضيتا كانياروغيكامو ونيكاكازي؛ أما الطلبات الأخرى في قضايا غاتيت وهاتيجيكيماننا وكاشيما، فلا تزال لم تُبت فيها بعد: انظر الشروح الواردة في الفروع من الخامس والعشرين إلى السابع والعشرين من هذا التقرير.

٢٨ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ومن المقرر صدور الحكم في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفي محاكمة نارسيس ريتاهو، تم الاستماع إلى ٥٣ شاهدا أدلوا بشهادتهم على مدى ٤٩ يوما. واستمعت المحكمة إلى المرافعات الختامية يومي ١٤ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

٨ - ويعكف جانب من الدائرة الابتدائية الثانية على صياغة الحكم في قضية إيمانويل رو كوندو، بينما يواصل في الوقت ذاته إجراءات المحاكمة في قضية العسكرين الثانية المعقدة التي تشمل عدة متهمين. وفي قضية رو كوندو، استمعت الدائرة إلى المرافعات الختامية يوم ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وأدلى ٥٠ شاهدا بشهادتهم على مدى ٦٦ يوما. و ينتظر صدور الحكم في الأشهر المقبلة.

٩ - وتعكف الدائرة الابتدائية الثالثة على إعداد الأحكام في قضيتين. ففي قضية سيمون بيكيندي، استمعت الدائرة إلى المرافعات الختامية في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ بعد أن أدلى ٥٧ شاهدا بشهادتهم على مدى ٦١ يوم محاكمة. وتمت زيارة موقع في رواندا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ومن المقرر صدور الحكم في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفي قضية بورتايس زغيرانيارازو، استمعت الدائرة إلى المرافعات الختامية يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨. وتضمنت المحاكمة الاستماع إلى ٦٧ شاهدا على مدى ٨٨ يوم محاكمة، وزيارة لموقع في رواندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ومن المقرر صدور الحكم في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

(ج) قضيتان اكتمل فيهما النظر في الأدلة وسيتم الاستماع إلى المرافعات الختامية فيهما قريبا (المرفق الأول (جيم))

١٠ - وفي قضيتين تضمان خمسة متهمين، اكتملت مرحلة جمع الأدلة، وتنتظر اثنتان من الدوائر الاستماع إلى المرافعات الختامية. وينتظر صدور الأحكام في كلتا القضيتين خلال عام ٢٠٠٩.

١١ - وكما كان منتظرا، انتهت الدائرة الابتدائية الأولى من الناحية الموضوعية من النظر في الأدلة في قضية هورميسداس نسينغيماننا قي ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وتم الاستماع لآخر شاهدين من شهود الدفاع فيما بين ١٥ و ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ عن طريق وصلة بالفيديو. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، أصدرت الدائرة ستة قرارات خطية وعشرة قرارات شفوية. وستقدم الأطراف بيانها الختامية الموجزة بحلول ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

١٢ - وواصلت الدائرة الابتدائية الثانية نظرها في قضية بيزيمونغو وآخرين، التي تضم أربعة متهمين. واستؤنفت القضية في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، واستمر انعقاد الدائرة حتى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، عندما اختتمت مرحلة تقديم الأدلة، في انتظار البت في عدد من المسائل المتعلقة المتصلة بالأدلة. وفيما بين ١ أيار/مايو و ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، استمعت المحكمة إلى ١٣ من شهود الدفاع عن بروسير موغيرانيزا، من بينهم المتهم نفسه، الذي كان آخر من يعرض قضيته من بين المتهمين الأربعة. كما استمعت المحكمة إلى الشاهدين المتبقيين للدفاع عن المتهم الثالث، جيروم بيكامومباكا، وشاهد واحد للادعاء استدعي بناء على أمر من المحكمة. وفي الفترة التي يغطيها التقرير، أصدرت المحكمة ٢٥ قرارا خطيا، وقامت في الفترة من ٥ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر بزيارات لعدد من المواقع في رواندا. وقدم المدعي العام بيانه الختامي الموجز في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ومن المقرر تقديم البيانات الختامية الموجزة للدفاع في ١٠ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ومن المقرر إلقاء المرافعات الشفوية في الأسبوع الذي يبدأ في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

(د) المحاكمات الجارية (المرفق الأول (دال))

١٣ - هناك خمس قضايا تضم ١٥ متهما منظورة حاليا أمام الدوائر الابتدائية. وثلاثة من هذه القضايا تضم عدة متهمين، حيث تضم تلك القضايا ستة وأربعة وثلاثة متهمين على التوالي، تجري محاكمتهم معا.

١٤ - وبدأت مرافعة الادعاء ضد إفريم سيتاكو في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨ أمام الدائرة الابتدائية الأولى. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، اختتمت المحكمة الجزء الأول من مرافعة الادعاء، بعد أن استمعت إلى ١٢ شاهدا على مدى ٢١ يوم محاكمة. ومع انشغال الدائرة الشديد بصياغة الأحكام في قضية تيونيست باغوسورا وآخرين ومحاكمة تارسيس ريتزاهو، فمن المقرر استئناف نظر القضية في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩، رهنا بتوفر قاعة المحكمة. ومن المتوقع أن يحتاج الادعاء إلى فترة لا تزيد عن ثلاثة أسابيع لالتهاء من مرافعته. وتم إصدار ثلاثة قرارات خطية وعشرة قرارات شفوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٥ - ومنذ ١ أيار/مايو ٢٠٠٨، يتفرغ قسمان مختلفان من الدائرة الابتدائية الثانية لمحاكمتين منفصلتين. ففي قضية بوتاري، التي تضم ستة متهمين، هم بولين نيراماسوهوكو، وأرسين شالوم نتاهوبالي، وسيلفان نيساييمانا، وألفونس نتريريابو، وجوزيف كانياباشي، وإيلي ندايامباجي، ظل القسم المؤلف من القضاة سيكولي (رئيسا) وراماروسون وبوسا في حالة انعقاد على مدى أكثر من ٥٥ يوم محاكمة. وانتهى كانياباشي، الخامس من بين المتهمين الستة، من عرض دفاعه. وتم الاستماع لثلاثة من شهود الدفاع عن كانياباشي بين

١ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، عندما أعلن اختتام الدفاع عنه باستثناء شاهدين لم يتسن لهما الإدلاء بشهادتهما في ذلك الوقت. وبينما تم استبعاد أحد الشاهدين، من المقرر الآن الاستماع إلى الشاهد الآخر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، قدم الدفاع عن نديامباجي، آخر المتهمين في القضية، مرافعته الابتدائية. وفي الفترة من ٢ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨، استمعت المحكمة إلى شهادات ١٣ شاهدا للدفاع عن نديامباجي. ورفعت الدائرة جلساتها في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨ بدلا من ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨ نظرا لعدم وجود شهود. واستؤنفت القضية في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨ بعد العطلة القضائية. وفي الفترة من ١٨ آب/أغسطس إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، استمعت المحكمة لعشرة من شهود الدفاع عن نديامباجي. ورفعت الدائرة جلساتها في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بدلا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ نظرا لعدم وجود شهود. ولا يزال يتعين الاستماع إلى اثنين من شهود الدفاع عن نديامباجي: المتهم نفسه، وهو يدلي بشهادته منذ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وشاهد للادعاء أعيد استدعاؤه وسيتم الاستماع إليه يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ورغم التأجيلات المبكرة، لا يزال من المتوقع الانتهاء من مرحلة النظر في الأدلة بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ومنذ ١ أيار/مايو ٢٠٠٨، أصدرت المحكمة ١١ قرارا وأمرًا خطيا، من بينها قرار بالسماح بإعادة استدعاء الدفاع عن كانياباشي لأحد شهود الادعاء وقراران بشأن المواعيد المتعلقة بتقديم المرافعات الختامية الموجزة.

١٦ - أما القسم الثاني من الدائرة الابتدائية الثانية، الذي يضم القضاة دي سيلفا (رئيسا) وبارك وحكمت، فقد واصل النظر في قضية العسكريين الثانية، التي تضم أربعة متهمين من كبار الضباط العسكريين السابقين. واستؤنفت نظر القضية في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٨. بالمتهم الثاني، أوغستين ندينديليمانا، الذي انتهى من عرض دفاعه في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. واستمعت الدائرة إلى ما مجموعه ٤١ من شهود الدفاع عنه. وفي نفس التاريخ، بدأ المتهم الثالث، فرانسوا - كزافييه نزونيمي، عرض دفاعه. وبدأت المحكمة عطلتها القضائية في ١٦ تموز/يوليه، ثم عادت إلى الانعقاد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بالاستماع إلى الدفاع عن نزونيمي، الذي احتتم في ٨ تشرين الأول/أكتوبر بعد الاستماع إلى ٢٨ شاهدا. واستؤنفت النظر في القضية في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ ببدء النظر في قضية المتهم الرابع، إنوسنت ساغاهاتو، الذي تم الاستماع إلى ثلاثة من شهود الدفاع عنه. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أصدرت المحكمة أمرا بشأن المواعيد وجهت فيه ساغاهاتو إلى وجوب الانتهاء من دفاعه بحلول ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، أصدرت المحكمة ٢٠ قرارا خطيا و ١٢ قرارا شفويا، من بينها قرار صدر في

٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بقبول جزء من التماس يدعي مخالفة المدعي العام لالتزامه بالكشف عن المواد النافية للتهمة عملاً بالقاعدة ٦٨ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات ("القواعد"). وظلت الدائرة منعقدة لمدة ٣٩ يوم محاكمة. وخلال ١٧ يوم من أيام المحكمة، حال عدم وجود شهود للدفاع عن المتهم الثالث دون انعقاد الدائرة.

١٧ - وفي الدائرة الابتدائية الثالثة، بدأت إجراءات المحاكمة في قضية كالكسيتي كاليمازيرا في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ رغم صعوبة توفير قاض دائم لرئاسة الدائرة. واحتتم الادعاء عرض القضية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بعد أن استدعى ٢٤ شاهداً على مدى ١٦ يوم محاكمة. ونظراً لانشغال هيئة المحكمة بصورة موازية في نظر قضية كاريميرا وآخرين (انظر أدناه)، من المقرر أن تبدأ مرافعات الدفاع في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ومن المتوقع أن تستغرق المحاكمة خمسة أسابيع محاكمة تقريباً، وأكثر من فترتي محاكمة نظراً للعطلة القضائية في فترة أعياد الميلاد، بحيث يتم الانتهاء منها في أوائل عام ٢٠٠٩. ومن المقرر صدور الحكم في عام ٢٠٠٩. ومنذ أيار/مايو ٢٠٠٨، أصدرت المحكمة ١٢ قراراً في هذه القضية. وجاء في أحد هذه القرارات أنه لا يمكن صدور إدانات في ادعاءات معينة بعد اختتام مرافعات الادعاء، وهو ما يوضح الاتهامات التي يتعين على الدفاع الرد عليها، ويعجل بسير المحاكمة.

١٨ - كما واصلت الدائرة الابتدائية الثالثة النظر في الأدلة في قضية إدوارد كاريميرا وآخرين، التي تضم ثلاثة متهمين. ففي الفترة بين ٧ و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨، استمعت المحكمة إلى ١٣ شاهداً. ويذكر أنه خلال نفس الفترة، نظر قضاة نفس هذه الدائرة في قضية كاليمازيرا، حيث تم تقاسم أيام المحاكمة بين القضيتين. وبعد العطلة القضائية التي أتاحت للمحكمة أن تتفرغ لقضية كاليمازيرا، استأنفت الدائرة النظر في قضية كاريميرا وآخرين. وفي الفترة من ٧ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٨، استمعت إلى تسعة من شهود الدفاع عن كاريميرا، وهو أحد المتهمين الأربعة. وكان من المقرر استئناف سير المحاكمة في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨، غير أنه نظراً لمرض المتهم ماثيو نغيرومباتسي مرضاً خطيراً بصورة مفاجئة، أجلت الدائرة إجراءات المحاكمة في ضوء المعايير التي قررتها دائرة الاستئناف بشأن حق المتهم في حضور محاكمته. وكان من المقرر استئناف المحاكمة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ولكن في ذلك التاريخ، طلب نغيرومباتسي إجراء المزيد من التحاليل الطبية في نيروبي (كينيا). وبعد أسبوع، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أفاد كبير أطباء المحكمة بأن الحالة الصحية لماثيو نغيرومباتسي لا تمكنه من حضور المحاكمة لمدة ستة أشهر على الأقل. وبموافقة نغيرومباتسي، قررت المحكمة المضي قدماً في نظر القضية والاستماع في غيابه إلى أربعة من شهود الدفاع طلبهم كاريميرا، وكانوا موجودين بالفعل

في أروشا. وكانت الأدلة التي قدمها هؤلاء الشهود الأربعة تثير مسائل كانت ستجعل من الصعب مثولهم أمام المحكمة في وقت لاحق. وسيتم الاستماع إلى هؤلاء الشهود الأربعة في الأسبوع الذي يبدأ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. كما ستستمع المحكمة إلى الحجج التي قدمها الأطراف فيما يتعلق باستبعاد نغيرومباتسي من المحاكمة الجارية للمتهمين الآخرين. ومنذ أيار/مايو ٢٠٠٨، استمعت المحكمة إلى عشرة شهود على مدى ٢٠ يوم محاكمة، وأصدرت أكثر من ٤٥ قراراً، من بينها قرارات تتصل بإدارة المحاكمة وعرض الأدلة. وكما سبق بيانه، ستستمر مرحلة النظر في الأدلة خلال عام ٢٠٠٩. ولا يزال من المنتظر صدور الأحكام في أواخر عام ٢٠٠٩.

(هـ) قضايا سيبدأ النظر فيها خلال الأشهر المقبلة (المرفقان الثاني والثالث)

١٩ - ستبدأ المحكمة في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ إجراءاتها في ست محاكمات جديدة. وفي التقرير الأخير المقدم إلى مجلس الأمن، أشير إلى أن هناك ثلاثة محتجزين ينتظرون بدء محاكمتهم، ومتهمان ينتظران انتهاء الإجراءات القضائية لنقلهم إلى المحكمة، وشخص واحد أُلقي القبض عليه مؤخراً بتهمة إهانة المحكمة.

٢٠ - وكما ورد أعلاه، بدأت بالفعل محاكمة واحد من المحتجزين الثلاثة المذكورين في التقرير السابق، وهو إفريم سيتاكو. أما محاكمة ميشيل باغاراغازا، الذي أُلغي أمر إحالته إلى هولندا، فمن المتوقع الانتهاء منها في عام ٢٠٠٨. غير أنه مع فشل المفاوضات للاتفاق على الإقرار بالجرم، لم يتحدد بعد موعد جديد للمحاكمة بما يتيح للطرفين إعداد مرافعاتهما. وسيسند الرئيس القضية إلى إحدى الدوائر الابتدائية قريباً. وأسند الرئيس كل المسائل التمهيدية في قضية كاليكستي نزابومينانا إلى الدائرة الابتدائية الأولى. ونُقل هذا المتهم إلى المحكمة في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

٢١ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، نُقل إلى المحكمة أيضاً متهمان آخران أُلقي القبض عليهما في العام الماضي: دومينيك نتاوكوليليايو^(٨) وأوغستين نغيباراتواري. ونُقل الأول، نتاوكوليليايو، من فرنسا في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وكانت قضيته مخصصة في بادئ الأمر لإحالتها إلى القضاء الوطني في محاكمة تستند إلى الأدلة المتوفرة في ذلك الوقت. وبعد إلقاء القبض عليه، حصل المدعي العام على أدلة جديدة تبين أنه لعب دوراً أكثر خطورة مما كان متصوراً من قبل في أعمال الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤. وبالإضافة إلى ذلك،

(٨) في قرار الاتهام، ورد اسم المتهم على أنه دومينيك نتاوكوريريايو. وأوضح المتهم أن الهجاء الصحيح لاسمه هو نتاوكوليليايو.

وضع المدعي العام في اعتباره صعوبة النجاح في إحالة القضية نتيجة للمعلومات المكتشفة حديثاً، ضمن أسباب أخرى. ولذلك، عرضت القضية على المحكمة. وعند مثول المتهم أمام المحكمة لأول مرة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أعلن أنه غير مذنب في التهم الثلاث الواردة في قرار الاتهام. أما نغيباراتواري، فقد نُقل من ألمانيا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وبعد يومين، مثل أمام المحكمة لأول مرة، حيث أعلن أنه غير مذنب في كل التهم العشر الواردة في قرار الاتهام. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، حصص الرئيس قسمين من الدائرة الابتدائية الثانية لتولي كل المسائل التمهيدية في هاتين القضيتين.

٢٢ - وأدين ليونيداس نشوغوزا، وهو محقق دفاع سابق في قضية كاموهاندا، بتهمة إهانة المحكمة بموجب القاعدة ٧٧ من القواعد. وكان من المقرر بدء المحاكمة أمام قسم من الدائرة الابتدائية الثالثة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، غير أنها تأجلت نظراً لحدوث نزاع بشأن التمثيل القانوني للمتهم. وتم حل النزاع في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وعقد اجتماع تمهيدي يومي ٢٢ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ومن المتوقع الآن بدء المحاكمة في الأسبوع الأول من شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٢٣ - وفي ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨، ألغت دائرة الاستئناف إدانة الدائرة الابتدائية الثانية تارسيس موفونبي في بعض التهم، وألغت إدانته بالتحريض المباشر والعلمي على ارتكاب الإبادة الجماعية بناء على خطاب ألقاه في مركز غيكور التجاري. وأمرت دائرة الاستئناف بإعادة للمحاكمة تقتصر على الادعاءات المنظورة فيما يتصل بهذه الواقعة. وسيحدد الرئيس دائرة ابتدائية لإعادة المحاكمة قريباً.

(و) طلبات الإحالة (المرفق الرابع)

٢٤ - منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، والمدعي العام يطلب نقل قضايا واحد من الفارين، فولجينس كايشيما، وأربعة متهمين محتجزين لدى المحكمة (وهم غاسبار كانياروكيغا وإديلفونس هاتيغيكيمانا ويوسف مونيكاكازي وجان - بابتيست غاتيت) إلى رواندا. وفي ثلاثة قرارات تتعلق بالمتهمين مونيكاكازي (٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٨)، وكانياروكيغا (٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)، وهاتيغيكيمانا (١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)، رفضت أقسام مختلفة من الدوائر الابتدائية طلبات الإحالة. وفي قضيتي مونيكاكازي وهاتيغيكيمانا، أكدت دائرة الاستئناف في ٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ قرارها رفض الإحالة الصادرين عن الدائرتين الابتدائيتين الثالثة والأولى على التوالي.

٢٥ - ولم يبت بعد في الاستئناف ضد قرار الدائرة الابتدائية في قضية هاتيغيكيمانا، ومن المتوقع البت فيه قبل نهاية عام ٢٠٠٨. وقد يصدر عقب النتائج التي ستسفر عنها قضيتها

مونيكا كازي و كانيارو كيغا، حيث أن المسائل التي يتعين البت فيها متشابهة في القضايا الثلاث. أما طلبا الإحالة الآخرين المتعلقين بقضيي غاتيت وكايشيما، فلا يزال قيد نظر الدائرتين الابتدائيتين انتظارا لما ستقرره دائرة الاستئناف. ورثما تتخذ تلك القرارات، تجري تحضيرات تحسبا لاحتمال النظر في قضايا المتهمين الأربعة^(٩) أمام المحكمة، فيما لا يزال كايشيما هاربا. وسيستمر إبلاغ مجلس الأمن بأخر المعلومات عن حالات الإحالة المتبقية.

٢٦ - وفي الوقت الحالي، تشرف الدائرتان الابتدائيتان الأولى والثالثة على حالة الاستعداد لإجراء المحاكمة في قضايا غاتيت وهاتيغيكيما و كايشيما ومونيكا كازي، وذلك بالتوازي مع الإجراءات المتخذة بموجب القاعدة ١١ مكررا من القواعد. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، أصدرت الدائرة الابتدائية الأولى خمسة قرارات خطية في قضيي كانيارو كيغا وغاتيت، من بينها النظر في طلبات أصدقاء المحكمة من جمهورية رواندا، والرابطة الدولية لمحامى الدفاع في القضايا الجنائية، فضلا عن منظمتي إيبو كا وأفيجا المناصرتين لضحايا الإبادة الجماعية. وأصدرت الدائرة الابتدائية الثالثة أربعة قرارات في قضية كايشيما، من بينها أمر بتعيين محام للدفاع لتمثيل مصالح المتهم في غيابه.

باء - أنشطة دائرة الاستئناف

٢٧ - أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في قضية تارسييس موفونيي، كما ورد من قبل، في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، ليصل مجموع عدد من اكتمل النظر في طعونهم إلى ٢٦ شخصا. وفي ذلك الحكم ألغت دائرة الاستئناف الإدانة في تهمة الإبادة الجماعية والتحرير المباشرة والعلي على ارتكابها بناء على خطاب ألقاه في مركز غيكور التجاري، وغير ذلك من الأعمال اللاإنسانية المصنفة كجرائم ضد الإنسانية. كما أمرت بإعادة المحاكمة على تهمة واحدة عملا بالقاعدة ١١٨ من القواعد.

٢٨ - وتنظر دائرة الاستئناف حاليا في استئناف مقدم ضد الحكم في قضية فرانسوا كارييرا. وكان الاستئناف في قضية كارييرا قد قُدم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. واستمعت دائرة الاستئناف إلى مرافعات شفهية في هذه القضية في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن تصدر دائرة الاستئناف حكمها في القضية قريبا بعد نهاية العام. ومنذ التقرير الأخير المقدم في أيار/مايو ٢٠٠٨، وبالإضافة إلى الحكم الصادر في قضية موفونيي، أصدرت دائرة الاستئناف قراراتين بشأن الإحالات إلى رواندا، كما سبق ذكره، وقرارين بالبت في اثنين من الطعون

(٩) غاتيت وهاتيغيكيما و كانيارو كيغا ومونيكا كازي.

التمهيدية، و ١١ قرارا تتعلق بالمراجعات أو بطلبات أخرى، و ٥٨ من الأوامر والقرارات السابقة للاستئناف.

ثانياً - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز

٢٩ - يكمل الفرع التالي التقارير السابقة، ويسلط الضوء على الأدوات والعناصر الأساسية للجهود التي تبذلها المحكمة للامتثال لاستراتيجيتها للإنجاز.

ألف - إدارة أعمال المحاكمات

(أ) الجدول الزمني القضائي

٣٠ - إن ارتفاع مستوى عبء عمل المحكمة في هذه المرحلة من عملها بصفة خاصة يقتضي الإدارة القوية لمواردها من أجل استغلالها على الوجه الأمثل. وكل ستة أشهر، يصدر مكتب الرئيس لهذا الغرض جدولاً زمنياً قضائياً، بعد التشاور مع القضاة رؤساء الدوائر، وأخذاً في الحسبان خصوصيات كل قضية من القضايا وعبء العمل العام في الدوائر. وتنجز الدوائر الابتدائية جدولاً مواعيد فرادى القضايا بالتشاور مع الأطراف، واطاعة في اعتبارها مقتضيات إجراء محاكمات عادلة.

٣١ - ويهدف الجدول الزمني القضائي إلى الاستخدام الأمثل لقاعات المحكمة، والتشديد على كفاءة استخدام الوقت والموارد. وفيما بين أيار/مايو ٢٠٠٨ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، استخدمت سبعة أقسام مختلفة من الدوائر الابتدائية قاعات المحكمة الأربع في تسع قضايا مختلفة. كما استخدمت أقسام أخرى من الدوائر الابتدائية قاعات المحكمة أيضاً لمعالجة المسائل التمهيدية وقرارات الإحالة.

٣٢ - وقد أوضح التقرير الأخير المعايير الزمنية المستخدمة في إسقاطات الجدول الزمني القضائي لقضايا المتهم الواحد. وتظل الإسقاطات تستند إلى متوسط يبلغ عشرة أسابيع لعرض حجج الادعاء ودفع الدفاع. ولا يمكن زيادة تلك المدة عن ذلك، تبعاً لتوفر منشآت قاعات المحكمة، مع الأخذ في الحسبان بصفة خاصة أن معظم القضاة ينظرون في قضيتين على الأقل في نفس الوقت. غير أنه ربما كانت مدة أقصر تكفي في بعض الظروف المحددة، مثلما في قضية إهانة المحكمة المتهم فيها نشوغوزا، أو إعادة محاكمة موفونبي. كما يستخدم على سبيل المثال معيار زمني يتراوح في المتوسط بين ستة وثمانية أسابيع كفترة فاصلة بين عرض حجج الادعاء ودفع الدفاع. وبعد اختتام مرافعة الدفاع، يلزم إتاحة مهلة فاصلة أخرى للسماح للأطراف بإعداد وتقديم مرافعاتهم الختامية الموجزة. وتتوقع الإسقاطات أن تمتد هذه المهلة لشهرين في المتوسط، رهناً بأية ضرورات قد تقضيها

احتياجات الترجمة. وبعد ذلك، يتم الاستماع إلى المرافعات الختامية في موعد غايته ثلاثة أسابيع من تقديم المرافعات الختامية الموجزة. أما بالنسبة لصياغة الأحكام، فقد تم تعديل الوقت المتوسط اللازم لأغراض التخطيط بصورة طفيفة إلى أربعة أشهر في المتوسط لقضية المتهم الواحد. ومرة أخرى، فإن اشتراك إحدى الدوائر الابتدائية وفريق الدعم المخصص لها في نظر عدة قضايا في نفس الوقت سيترك أثرا على الوقت اللازم لصياغة الأحكام.

٣٣ - وفي الوقت الراهن، أصبحت كل القضايا المتعددة المتهمين بالفعل في مرحلة تقديم أدلة الدفاع أو ما بعدها. والإسقاطات الخاصة بالقضايا المتعددة المتهمين تتطلب مرونة أكثر مما في حالة قضايا المتهم الواحد. وقد أظهرت الخبرات الأخيرة أن الدوائر الابتدائية تواجه صعوبات في الوفاء بالإسقاطات السابقة التي تبلغ ستة أشهر في المتوسط لصياغة الأحكام. ولذلك، يجري بصورة دائمة استعراض إسقاطات قضايا المتهم الواحد، بالتنسيق الوثيق مع القضاة رؤساء الدوائر.

(ب) إدارة إجراءات المحاكمة

٣٤ - تضمنت التقارير السابقة وصفا للممارسات التي طورتها المحكمة لكفالة سلاسة وسرعة سير المحاكمات مع الوفاء في الوقت ذاته بشروط عدالة المحاكمة وحماية حقوق المتهمين. وتم وضع تدابير لتحسين الاستعداد لنظر القضايا من خلال عقد اجتماعات خاصة بحالة الدعوى في مرحلتها ما قبل الادعاء وما قبل الدفاع. وفي ضوء عبء العمل المقبل في عام ٢٠٠٩، تُبذل جهود خاصة لمواصلة تحسين إدارة إجراءات المحاكمة. وقام خبيران استشاريان خارجيان بمساعدة تلك الجهود في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٣٥ - كما تعمل الدوائر الابتدائية لمواصلة تبسيط الإجراءات في القضايا الجارية. وعلى وجه التحديد، كانت المرافعات الختامية للأطراف تمثل بسبب طولها تحديا بصفة خاصة للتعجيل بالمحاكمة في كثير من القضايا. ففي قضية العسكريين الأولى، على سبيل المثال، كانت المرافعات الختامية الموجزة تبلغ في المتوسط ٨٣٠ صفحة لكل من المتهمين الأربعة والادعاء. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، نظمت المحكمة للادعاء ومحامي الدفاع حلقة دراسية عن كتابة وتقديم المرافعات الختامية للدوائر الابتدائية. وكان الهدف الرئيسي يتمثل في مناقشة توقعات الدوائر الابتدائية عند تلقيها المرافعات الختامية للأطراف، ودور المرافعات الخطية كأدوات للإقناع. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الدوائر الابتدائية بالتعاون مع الأطراف لتحديد الحد الأقصى لعدد صفحات المرافعات الختامية.

(ج) أدوات معايير الأداء

٣٦ - يمكن تيسير النجاح في تحقيق هدف المحكمة المتمثل في الوفاء بمتطلبات استراتيجية الإنجاز من خلال تبني معايير أداء موضوعية لتقييم الإنجازات وتحديد الصعوبات ومواجهتها. كما ستكون هذه المعايير مفيدة في أغراض المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات.

٣٧ - وقد وضع مكتب الرئيس عددا من أدوات معايير الأداء لهذا الغرض، من بينها رسوم بيانية توضح النسبة المئوية لاستخدام كل من قاعات المحكمة على مدار العام، وساعات العمل الفعلية في المحكمة مقابل الجدول الزمني القضائي المسقط لكل قضية، وتجميعا للإحصاءات المتصلة بسير القضايا. ويجري بصورة مستمرة تحديث هذه الشبكة من المعلومات وضبطها وتحليلها.

باء - القضاة وإدارة شؤون الموظفين

(أ) القضاة

٣٨ - يعمل في المحكمة حاليا ١١ من القضاة الدائمين، من بينهم اثنان مكلفان بالعمل في دائرة الاستئناف. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل تسعة قضاة مخصصين في أروشا. وسيستقيل اثنان من القضاة الدائمين وأحد القضاة المخصصين في نهاية عام ٢٠٠٨. وتدرس المحكمة حاليا إحلال آخرين محلهم. وقد انتخبت الجمعية العامة تسعة قضاة مخصصين إضافيين، ولكن لم يتم بعد تعيينهم للعمل في المحكمة. وفي ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٨٢٤، الذي مدد مدة خدمة قضاة المحكمة الدائمين والمخصصين حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أو حتى الانتهاء من القضايا المسندة إليهم، أيهما أقرب. ويعد ذلك قرارا ضروريا لكفالة قدرة المحكمة على تخطيط وإجراء المحاكمات بالقدر اللازم من الاستقرار.

٣٩ - وخلافا لما كان متصورا في البداية عن مهامهم، يعمل القضاة المخصصون بنفس الشكل وينجزون نفس عبء العمل الذي يقوم به القضاة الدائمون، بما يسهم إسهاما كبيرا في إنجازات المحكمة، ويمكن من النظر في عدد متزايد من القضايا في نفس الوقت. وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، سيكون سبعة من القضاة المخصصين قد خدموا في المحكمة لأكثر من ثلاث سنوات متصلة. ورغم تشابه أوضاع عمل القضاة الدائمين والمخصصين، فإن وضع القضاة المخصصين يختلف عن وضع القضاة الدائمين من حيث الاستحقاقات وحقوق التقاعد. كما أن اختلاف الوضع حاليا يتطلب أن يكون هناك قاض دائم في تشكيل كل دائرة ابتدائية. ويتعين معالجة هذه المسألة، مع قرب البدء في قضايا

جديدة. وتناقش المحكمة حاليا ما يتصل بذلك من مقترحات لإدخال تعديلات محتملة على النظام الأساسي لتقديمها إلى مجلس الأمن.

٤٠ - كما يواصل رئيس المحكمة استكشاف آليات لتمكين دائرة الاستئناف من معالجة عبء العمل المتزايد بدرجة كبيرة المتوقع في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وذلك في ضوء العدد المتزايد من الأحكام الابتدائية المقرر صدورها.

(ب) إدارة شؤون الموظفين

٤١ - إن قدرة المحكمة على الامتثال لاستراتيجية الإنجاز تتوقف على قدرتها على الاحتفاظ بمن تحتاجهم من الموظفين الذين يمتلكون الكفاءة والمعرفة والخبرة اللازمة لإنجاز ولايتها بنجاح. ولذلك، تلتزم المحكمة باستمرار دعم مجلس الأمن والدول الأعضاء لها لضمان الاحتفاظ بالموظفين الأساسيين ذوي الخبرة المتميزة حتى نهاية ولاية المحكمة.

٤٢ - وكما ورد في التقارير السابقة، فإن مشكلة الاحتفاظ بالموظفين تعد مصدرا رئيسيا لقلق المحكمة. فمع اقتراب انتهاء ولاية المحكمة، يزداد الوضع حرجا عما كان عليه من قبل نظرا لاستمرار ارتفاع معدلات تبديل الموظفين وعدم القدرة على عرض تعيينات طويلة الأجل على المرشحين. وقد لا يكون إحراز التقدم المطرد المتوخى في عام ٢٠٠٩ في سير المحاكمات وإنجازها أمرا مؤكدا إذا استمر فقدان الموظفين دون هوادة. ولذلك، فإن ثمة حاجة لمعالجة مسألة القدرة على التنبؤ بالعمالة للموظفين الأساسيين حتى الانتهاء من عملنا.

٤٣ - ولتخفيف تأثير خطة الإنهاء التدريجي للمحكمة ومعالجة الوضع الاستثنائي الملازم لها، التمسّت المحكمة الدعم من إدارة الشؤون الإدارية، وبخاصة مكتب المراقب العام ومكتب إدارة الموارد البشرية، لاستكشاف وتكييف تدابير استثنائية مرنة واستراتيجية مشتركة من أجل مواجهة تحديات تقليص حجم ملاك المحكمة وكفالة إنجازها لعملها في الأطر الزمنية المحددة لها.

٤٤ - وقد جاءت الزيادة الكبيرة في عبء العمل القضائي في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ نتيجة لإلقاء القبض على ثلاثة فارين وتنقيح الجدول الزمني للمحاكمات لعام ٢٠٠٩، بسبب ما أدخل من تغييرات على الجدول الزمني لإنجاز المحاكمات المسقطة في نهاية عام ٢٠٠٨. وقد قدم الأمين العام التقديرات المنقحة للمحكمة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وتتضمن احتياجات إضافية للاحتفاظ بالموظفين من أجل توفير الدعم للمحاكمات المخطط إجراؤها عام ٢٠٠٩.

جيم - عمل مكتب المدعي العام

٤٥ - منذ عام ٢٠٠٤، عندما اكتملت كل التحقيقات الجديدة المتعلقة بالإبادة الجماعية، أصبح مكتب المدعي العام ومحققوه يركزون بصورة متزايدة على دعم تحضير وإجراء المحاكمات والطعون وطلبات إحالة القضايا إلى السلطات القضائية الوطنية. وفي المرحلة التمهيدية السابقة على المحاكمة، يعني ذلك تحديدا تحضير جميع الأدلة، بما في ذلك الشهود. وعلاوة على ذلك، قد يلزم إجراء تحقيقات إضافية أثناء المحاكمة لتوفير أدلة إضافية وداعمة ولرد على دفعات الدفاع، بما في ذلك أية أدلة لازمة للنقض.

٤٦ - ولا يزال فريق التعقب التابع لمكتب المدعي العام يواصل جهوده المكثفة لتحديد مكان المتهمين الفارين الثلاثة عشر المتبقين. ويعتزم المدعي العام أن يطلب إحالة تسع من هذه القضايا إلى السلطات القضائية الوطنية لمحاكمتها. غير أنه من المقرر محاكمة أربعة منهم أمام المحكمة نظرا للأدوار القيادية التي لعبوها أثناء أعمال الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤ (فيليسيان كابوغا، وبروتائيس مبيرانيا، وأوغستين بيزيماننا، وإديلفونس نزيमानا)^(١٠). واحتمال القبض عليهم ونقلهم إلى المحكمة سيقتضي إعادة تقييم الجدول الزمني للمحاكمة. وسيتم إبلاغ مجلس الأمن على الفور بأية تطورات جديدة في هذا الشأن.

٤٧ - وقبل المدعي العام ممارسة حكومة رواندا للاختصاص المشترك في مقاضاة أربعة من كبار الضباط العسكريين السابقين على جرائم الحرب، على ألا يمس ذلك بأسبقية ولاية المحكمة على هذه الجرائم. وأنشأ المدعي العام آلية رصد للمحاكمة لضمان إجراء المحاكمة بصورة فعالة وعاجلة وعادلة وعلنية. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، صدر الحكم عن محكمة عسكرية رواندية بتبرئة اثنين برتبة الجنرال وإدانة اثنين برتبة الكابتن.

٤٨ - وبالإضافة إلى المحاكمات الجديدة وإحالات القضايا (انظر أدناه)، يتركز عمل مكتب المدعي العام على عبء العمل المتزايد على شعبة الطعون والاستشارات القانونية بالمكتب، التي تتلقى الطلبات والطعون بشأن مختلف الأحكام المتوقعة صدورها في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

(١٠) أوغستين بيزيماننا، وزير الدفاع الأسبق؛ وفيليسيان كابوغا، رجل الأعمال والمال في محطة تلفزيون RTLM وفي ميليشيات الإنتراهاموي؛ والميجور بروتائيس مبيرانيا، القائد الأسبق للحرس الرئاسي؛ والكابتن إديلفونس نزيماننا، الرئيس الأسبق للمخابرات العسكرية والعمليات في ESO.

دال - الإحالات

٤٩ - وفقا لولاية المحكمة، كما هو منصوص عليها في نظامها الأساسي وفي قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، يتركز النشاط القضائي للمحكمة على الأفراد الذين يُدعى أنهم كانوا في مواقع قيادية، والذين يُدعى أنهم يتحملون أكبر قسط من المسؤولية عن الإبادة الجماعية. وكما أُشير في التقارير السابقة، تدخل مجموعة متنوعة من العوامل في التقييم الذي ينتهي إليه المدعي العام لما إذا كان فرد من الأفراد يدخل في هذه الفئة، وهي عوامل تشمل ما يُدعى به من حالة ومدى المشاركة في أعمال الإبادة الجماعية والأدلة المتوفرة، واحتمال الارتباط بقضايا أخرى، والمناطق الجغرافية ذات الصلة، وتوفر الأدلة فيما يتعلق بالفرد المعني، وقدرة الدولة على التعامل مع القضية على المستوى الوطني. وإذا ما كانت هناك دول ترغب في مقاضاة من يُدعى ارتكابهم تلك الجرائم، فإن المدعي العام ينظر في طلب الإحالة وفقا للقاعدة ١١ مكررا من القواعد، بعد أن يتحقق مما إذا كان المتهم سيلقى محاكمة عادلة عند إحالة القضية، ومن عدم توقيع عقوبة الإعدام.

٥٠ - ونظرا لأن استراتيجية الإنجاز للمحكمة تستند بدرجة كبيرة على إحالة بعض القضايا إلى السلطات القضائية الوطنية، يواصل المدعي العام إجراء مناقشات مع مختلف الدول. وقد أبرز التقرير السابق الصعوبات التي تواجه العثور على سلطات قضائية وطنية مناسبة لمعالجة القضايا، مثل إجهاد النظم القضائية أو الافتقار إلى اتفاقات التعاون.

٥١ - وكما أُشير في موضع سابق، فمن بين الطلبات الخمسة الموجهة إلى الدوائر الابتدائية لإحالة قضايا إلى رواندا، رفضت الدوائر ثلاثة طلبات، وتم تأكيد قرارين ابتدائيين عند الطعن فيهما. ففي قرارين دائريين الاستئناف يومي ٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، في قضيتي مونياكازي و كانياروكيغا، أعربت الدائرة عن اتفاقها مع شواغل الدائرتين الابتدائيتين فيما يتصل بالالتباس بشأن القانون الرواندي المنطبق فيما يتعلق بخطر الحجز الانفرادي، ومدى توفر الشهود من داخل رواندا وخارجها وحمايتهم. وقد تترك القرارات أثرا على القرارات المتبقية للدوائر الابتدائية، وكذلك على قرار دائرة الاستئناف المقبل، وكلها تتعلق بنفس الدولة المطلوب إحالة القضايا إليها. وفي غضون ذلك، أصدرت رواندا في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ تعديلا للقانون يقضي باستثناء المنقولين من المحكمة والدول الأخرى من الأحكام الخاصة بالحجز الانفرادي عند إدانتهم. ويعكف المدعي العام على تحليل قرارات دائرة الاستئناف، وكذلك الإطار القانوني الرواندي الجديد، وسيستخلص الاستنتاجات اللازمة فيما يتصل بطلبات الإحالة الحالية والمقبلة بموجب القاعدة ١١ مكررا.

هاء - تعاون الدول مع المحكمة الدولية

٥٢ - تعتمد المحكمة على استمرار المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء لإنجاز ولايتها. والتعاون لازم في كثير من الجوانب، منها إلقاء القبض على الفارين، وإمكان نقل القضايا، وتنفيذ الأحكام، وإعادة نقل من تتم تبرئتهم ومن قضا مدد الأحكام الموقعة عليهم.

٥٣ - ويظل القبض على المتهمين الفارين الثلاثة عشرة المتبقين يمثل عنصراً أساسياً في الولاية المسندة إلى المحكمة لتحقيق العدل والسلام والمصالحة في رواندا ومنطقة البحيرات الكبرى. ولا يمكن القبض على هؤلاء الفارين دون التعاون الكامل من جانب الدول. ويواصل المدعي العام بذل الجهود الدبلوماسية لدى العديد من الدول بغية الحصول على دعمها وتعاونها سياسياً من أجل القبض على الفارين المتبقين ونقلهم.

٥٤ - وفي الوقت الراهن، وقعت المحكمة اتفاقات مع سبع دول بشأن تنفيذ الأحكام. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وقع الرئيس قرارات بنقل تسعة مدانين إلى واحدة من تلك الدول^(١١) لتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم. وسيتم في المستقبل القريب توقيع قرارات نقل لمتجزيين آخرين.

٥٥ - وقد نجح التعاون بين مكتب مسجل المحكمة وإحدى الدول في توفير مكان لإعادة شخص ممن تمت تبرئتهم، وتتواصل الجهود من أجل إيجاد بلد يستضيف شخصاً آخر تمت تبرئته ولا يزال موجوداً في أروشا حالياً.

٥٦ - وتمشيا مع ولاية مكتب المدعي العام والتزامه بمكافحة ثقافة الإفلات من العقاب، سيستضيف المكتب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ منتدى يضم مجموعة منتقاة من سلطات الادعاء الوطنية والمحاكم الإقليمية وممثلي أصحاب المصلحة الهامين في المجتمع المدني لمناقشة سبل تعزيز التعاون. وكجزء من العملية التشاورية المستمرة، سيستضيف مكتب المدعي العام في أوائل العام المقبل الندوة السنوية الخامسة للمدعين العامين الدوليين، التي ستتركز على تحديات الإنجاز والانتهاء من عمل المحاكم المخصصة بالصورة السليمة.

واو - التوعية وبناء القدرات

٥٧ - تواصل المحكمة بذل جهودها لتحسين الوعي بإنجازاتها وعملها، وذلك من خلال برنامجها للدعوة. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، عقدت المحكمة حلقات عمل لرفع مستوى الوعي، كانت تستهدف على وجه الخصوص الروانديين الذين يعيشون في المناطق

(١١) يُحتفظ باسم الدولة العضو سرا حتى إتمام إجراءات النقل.

الريفية والشباب في مؤسسات التعليم الثانوية والعالية في أنحاء البلد. وجرى توفير المعلومات للطلاب والمعلمين في رواندا حول أنشطة المحكمة وإسهامها في عملية تحقيق العدالة والمصالحة في البلد.

٥٨ - وينصب تركيز برامج بناء القدرات التي بادرت بها المحكمة على قطاع القضاء في رواندا. فوجود قطاع قضائي قوي يمكن أن يساعد المحكمة في تنفيذ استراتيجية الإنجاز بالتمكين من نقل القضايا مستقبلاً. وقد واصلت المحكمة في عام ٢٠٠٨، وتعتزم أن تواصل في عام ٢٠٠٩، جهودها لتدريب القضاة والمدعين العامين وموظفي المحاكم في رواندا، بما في ذلك تنظيم دورات تدريبية في القانون الجنائي الدولي، والإجراءات الجنائية التي تشمل خصوصاً، وإدارة معلومات المحكمة. وخارج رواندا، تظل المحكمة تتقاسم مع البلدان الأخرى في أفريقيا ما تراكم لديها على مدى سنوات من ثروة من المعارف والنظم في المجالات الأوسع لسيادة القانون والحوكمة وإقامة العدل.

٥٩ - وعلاوة على ذلك، تسهم مكتبة المحكمة في تدعيم القطاعات القضائية والأكاديمية من خلال ما تنظمه من دورات تدريبية فيما يتعلق بمجموعة متنوعة من المواضيع، من بينها أساليب البحث عبر شبكة الإنترنت، وإدارة المكتبة/المعلومات. وتم حتى الآن تدريب أكثر من ٤٥٠ مشاركاً، بما في ذلك القضاة، والمحامون من أعضاء نقابات المحامين وهيئات الادعاء، وطلاب القانون ودارسي المكتبات.

٦٠ - ومثلما كان الحال في السنوات السابقة، تود المحكمة أن تعرب عن امتنانها للمفوضية الأوروبية لما قدمته على مدى سنوات من تبرعات إلى صندوق التبرعات الاستثمارية للمحكمة لدعم أنشطة بناء القدرات، فضلاً عن الدعم المنفرد من جانب الدول الأعضاء. ومع اقتراب انتهاء ولاية المحكمة، أصبح من الملح إكمال المشاريع الجارية وإنجاز المشاريع الجديدة التي تعتبر أساسية. ولذلك، فإن الدول مدعوة لتقديم المزيد من المساهمات لدعم هذه المهمة التي تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لولاية المحكمة.

زاي - ميراث المحكمة والمسائل المتبقية

٦١ - تواصل المحكمة بنشاط التحضير لفترة ما بعد إنجاز ولايتها، وتعمل على ضمان الإرث الذي ستركه خلفها. وبالتنسيق مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تجري مشاورات ومناقشات مع مختلف الأجهزة وأصحاب المصلحة، بما في ذلك مكتب الشؤون القانونية.

٦٢ - كما كانت المسائل المتبقية محل تركيز الزيارة التي قام بها ممثلو مجلس الأمن للمحكمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، عندما تسنى للزوار تكوين انطباع مباشر عن العمل اليومي في المحكمة والدخول في مناقشات مع ممثلي أجهزة المحكمة الثلاث جميعها.

٦٣ - وكانت واحدة من أهم مسائل الإرث الذي ستركه المحكمة تتمثل في الحفاظ على المحفوظات التي ستساعد في كفالة ألا يقتصر الأمر على ترك أثر دائم لعمل المحكمة، بل وأيضا ضمان عدم نسيان أو إنكار الجرائم التي ارتكبت في رواندا عام ١٩٩٤. وتعمل محكمتا رواندا ويوغوسلافيا السابقة معا بشكل وثيق في هذه المسألة مع مكتب الشؤون القانونية وإدارة الشؤون الإدارية. وتعكف المحكمتان حاليا على وضع الصيغة النهائية لتقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالمحفوظات، الذي تم إعداده بعد مشاورات واسعة مع كل أصحاب المصلحة الهامين، بما في ذلك الحكومات، وجماعات الضحايا، والمنظمات الدولية والإقليمية. واستنادا إلى التقرير النهائي، سيتم تقديم توصيات إلى مجلس الأمن للنظر فيها.

٦٤ - وقد بدأ قسم المكتبة والمراجع القانونية في تجميع مشروع شامل يمكن البحث خلاله يضم كامل نصوص الوثائق الأساسية والسوابق القانونية للمحكمة، وتوفيره في أشكال أقراص مدمجة CD-ROM وDVD، فضلا عن شبكة الإنترنت (www.ictcaselaw.org). وتنوع الأشكال الالكترونية يعالج الفجوة الرقمية، ويكفل إمكان الوصول إلى السوابق القانونية للمحكمة بغض النظر عن تكنولوجيا المعلومات وحالة الاتصال بشبكة الإنترنت.

استنتاجات وتوقعات مستكملة بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز

٦٥ - يبين هذا التقرير أن المحكمة تمر بمرحلة صعبة. فعبء العمل الواقع عليها حاليا وفي الفترة المقبلة عبء كبير بصورة استثنائية، وتبين التطورات الأخيرة أن عبء العمل هذا سيزداد على الأرجح في عام ٢٠٠٩ بصورة أكبر مما كان متوقعا، وبخاصة نتيجة للقضايا التي رفضت المحكمة إحالتها لرواندا، وهو ما قد يصل إلى أربع قضايا إضافية. وتظل المحكمة ملتزمة التزاما قويا بهدف إكمال المحاكمات الابتدائية ضمن ولايتها الحالية التي تم تمديدتها حتى نهاية عام ٢٠٠٩. غير أن تحقيق هذا الهدف في نهاية المطاف سيتوقف على العدد النهائي للقضايا الجديدة التي ستنظرها المحكمة في العام المقبل.

٦٦ - وكما أشير من قبل، تم إصدار حكم واحد (نشاميهغو)، ويتنظر صدور خمسة أحكام تشمل ثمانية متهمين (بيكيندي، وقضية العسكريين الأولى، وريتراهو، وروكوندو، وزغيرانيرازو). وسيتم الاستماع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى المرافعات الختامية في قضية بيزيمونغو وآخرين، وتعقبها فوراً المرافعات الختامية في قضية نسينغيمانانا. وقبل نهاية عام ٢٠٠٨ أيضا، ستكتمل مرحلة النظر في الأدلة في أطول المحاكمات، التي تضم أكبر عدد من

المتهمين (قضية بوتاري)، فضلا عن مرحلة عرض الأدلة في قضية العسكريين الثانية، التي تضم أربعة متهمين. وكما جرى بيانه من قبل، ستمتد مرحلة النظر في الأدلة في قضية كاريميرا وآخرين إلى عام ٢٠٠٩. كما أن مرحلة النظر في الأدلة في قضيتين آخرين من قضايا المتهم الواحد، هما قضيتا كاليمازيرا وسيتاكو، ستمتدان أيضا إلى النصف الأول من عام ٢٠٠٩، نظرا للظروف الخاصة التي ورد شرحها أعلاه. أما قضية نشوغوزا ذات المتهم الواحد، فستبدأ في أوائل عام ٢٠٠٩. وعقب نقل ثلاثة أشخاص أُلقي القبض عليهم مؤخرا (نزابونيمانا، وتناو كوليليايو، ونغيباراتواري) إلى المحكمة مؤخرا، وأخذ في الحسبان معدل انشغال الدوائر الابتدائية، من المقرر الآن أيضا بدء النظر في قضاياهم في النصف الأول من عام ٢٠٠٩. كما ستبدأ قضية بوغاراغاذا في النصف الأول من عام ٢٠٠٩. وإجمالا، تتوقع المحكمة أن يكون عليها صياغة الأحكام وإجراء المحاكمات فيما لا يقل عن ١٢ قضية تضم ٢٥ متهما خلال عام ٢٠٠٩.

٦٧ - وعاء العمل الزائد بصورة استثنائية الذي يواجهه المحكمة في عام ٢٠٠٩ يتطلب استمرار خدمة قضائنا وموظفينا الأكفاء المتفانين في عملهم. ولن يكون ممكنا تنفيذ أهداف استراتيجية الإنجاز إلا بتوفير الموارد الكافية.

٦٨ - ووجود عبء عمل بهذا الحجم يتطلب بذل أقصى الجهود لتحسين إدارة المحاكمات والاستفادة من الأدوات التي أنشئت لهذا الغرض خصيصا. وستختلف إدارة القضايا اختلافا هائلا في العام القادم: فوجود سجل وقائعي مرض يمكن التحقق منه قضائيا بالفعل إنما يمكن الادعاء من التركيز على إثبات العناصر الأساسية للجرائم الواردة في قرارات الاتهام الموجهة ضد المتهمين. ونتيجة لذلك، ستكون المدة التي ستستغرقها مرحلة الادعاء في كل من المحاكمات الجديدة أقصر بدرجة ملحوظة. كما أن الاستفادة من مبادئ الإدارة المتميزة للقضايا وإعادة تنظيم تخصيص الموارد في الدوائر سيزيد من دعم الإدارة القضائية الفعالة، مع الوفاء في نفس الوقت بمقتضيات العمليات التحكيمية العادلة.

٦٩ - ومنذ البداية، كانت إحالة القضايا إلى السلطات القضائية الوطنية عنصرا أساسيا في استراتيجية الإنجاز. ويمكن أن تترك القرارات التي اتخذتها دائرة الاستئناف مؤخرا برفض إحالة قضيتي مونياكازي وكونياروكيغا إلى رواندا أثرا كبيرا على هذه الاستراتيجية. وفي ضوء طلبات الإحالة المعلقة المتبقية إلى رواندا، يمكن أن يعني ذلك في نهاية المطاف ما يصل إلى أربع محاكمات إضافية جديدة قد يتعين نظرها أمام المحكمة. وتتضمن الإسقاطات الحالية بالفعل خطة طوارئ لمواجهة مثل هذا الاحتمال. غير أنه قد يلزم إدخال تعديلات أخرى وفقا لعدد القضايا الجديدة فعلا.

٧٠ - ويظل استمرار الدعم من جانب الدول الأعضاء عنصرا لا غنى عنه للمحكمة من أجل إنجاز ولايتها، والتعاون في هذا الصدد في القبض على الفارين ونقلهم وإحالة القضايا وتنفيذ الأحكام، ومن أجل ضمان توفر الموارد الكافية لتمكين المحكمة من النجاح في تنفيذ استراتيجيتها للإنجاز.

المرفق الأول (ألف)

حالة الأحكام الصادرة حتى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨: ٣٧ متهما في ٣١ حكما

رقم القضية الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	الحكم
١. ج. ب. أكيسو	عمدة قرية تابا	٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦	الأولى	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
٢. ج. كامباندا	رئيس الوزراء	١ أيار/مايو ١٩٩٨	الأولى	٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (إقرار بالذنب)
٣. أ. سيروشاغو	رجل أعمال، قائد إنترهاموي	١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨	الأولى	٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ (إقرار بالذنب)
٤. ك. كييشيما	حاكم مقاطعة كيبيو	٣١ أيار/مايو ١٩٩٦	الثانية	٢١ أيار/مايو ١٩٩٩ (ضم الدعاوى)
أ. روزيندانا	رجل أعمال	٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦		
٥. غ. روتاغاندا	رجل أعمال، النائب الثاني لرئيس الإنترهاموي	٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦	الأولى	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
٦. أ. موزيما	رجل أعمال	١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧	الأولى	٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
٧. غ. روغيو	صحافي محطة RTML للإذاعة والتلفزيون	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	الأولى	١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (إقرار بالذنب)
٨. ي. باغليشيمان	عمدة قرية مابانزا	١ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الأولى	٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١
٩. غ. ناكيروتيمان	طبيب	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦	الأولى	٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (ضم الدعاوى)
إ. ناكيروتيمان	قس	٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠		
١٠. ل. سيمانزا	عمدة قرية بيكومبي	١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨	الثالثة	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣
١١. إ. نييتيغكا	وزير الإعلام	١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الأولى	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣
١٢. ج. كاجيليجيلي	عمدة قرية روكينغو	١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الثانية	١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
١٣. ف. ناهيمان	مدير محطة RTLM للإذاعة والتلفزيون	١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧	الأولى	”قضية وسائط الإعلام“ (ضم الدعاوى)
هد. نغيزه	رئيس تحرير صحيفة كانغورا	١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧		٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
ج. - ب. باراياغوزا	مدير في وزارة الخارجية	٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨		
١٤. ج. كاموهاندا	وزير الثقافة والتعليم	٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠	الثانية	٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
١٥. أ. نتاغورورا	وزير النقل	٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧	الثالثة	”قضية سيانغوغو“ (ضم الدعاوى)
إ. باغامبيكي	حاكم مقاطعة سيانغوغو	١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩		٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤
س. إيمانيشيموي	ملازم في القوات المسلحة الرواندية	٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧		
١٦. س. غاكومبييتسي	عمدة قرية روزومو	٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١	الثالثة	١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤
١٧. إ. ندينداباهيزي	وزير المالية	١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	الأولى	١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤
١٨. ف. روتاغانيرا	عضو مجلس مدينة موبوغا	٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢	الثالثة	١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ (إقرار بالذنب)
١٩. م. موهيمان	عضو مجلس مدينة غيشيتا	٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩	الثالثة	٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥
٢٠. أ. سيمبا	مقدم في القوات المسلحة الرواندية	١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢	الأولى	١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥
٢١. ب. بيزينغيمان	عمدة قرية غيكورو	١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢	الثانية	١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (إقرار بالذنب)

رقم القضية الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثل أول مرة	الدائرة الابتدائية	الحكم
٢٢ ج. سيروغيندو	المدير التقني لمحطة RTLML للإذاعة والتلفزيون	٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	الأولى	١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (إقرار بالذنب)
٢٣ ج. ميامبارا	عمدة قرية روكارا	٨ آب/أغسطس ٢٠٠١	الأولى	١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
٢٤ ت. موفونيني	قائد مدرسة ضباط الصف	٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	الثانية	١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
٢٥ أ. روماكوبا	وزير التعليم	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الثالثة	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
٢٦ أ. سيرومبا	كاهن، بلدة كيفومو	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢	الثالثة	١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦
٢٧ ج. نزابيريندا	منظم أنشطة الشباب	٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢	الثانية	٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (إقرار بالذنب)
٢٨ ج. روغامبارارا	عمدة قرية بيكومبي	١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣	الثانية	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (إقرار بالذنب)
٢٩ ج أ أ	شاهد أمام المحكمة في إجراءات القضية	١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧	الثالثة	٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (انتهاك حرمة المحكمة)
٣٠ ف. كاريرا	حاكم مقاطعة كيغالي	٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	الأولى	٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
٣١ س. نشاميهغو	نائب المدعي العام لمقاطعة كيانغوغو	٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١	الثالثة	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

المرفق الأول (باء)

القضايا التي ينتظر صدور الأحكام فيها: ٨ متهمين في ٥ قضايا

رقم القضية الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	الحكم
٣٢ ت. باغوزورا غ. كابيلغي أ. نتاباكوزي أ. نسينغيومفا	مدير مكتب في وزارة الدفاع عميد في القوات المسلحة الرواندية قائد كتيبة في القوات المسلحة الرواندية مقدم في القوات المسلحة الرواندية	٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧ ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٨ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧	الأولى	”قضية العسكرين الأولى“ (ضم الدعاوى) بدأت المحاكمة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. ومن المتوقع صدور الحكم في عام ٢٠٠٨.
٣٣ ت. رينزاهو	حاكم مقاطعة كيغالي	٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢	الأولى	بدأت المحاكمة في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وقدمت المرافعات الختامية في ١٤ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨. ومن المتوقع صدور الحكم في عام ٢٠٠٨.
٣٤ ل. روكوندو	قسيس	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١	الثانية	بدأت المحاكمة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وقدمت المرافعات الختامية في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨. ومن المتوقع صدور الحكم في عام ٢٠٠٨.
٣٥ س. بيكيندي	موسيقي	٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	الثالثة	بدأت المحاكمة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وقدمت المرافعات الختامية في ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨. ومن المتوقع صدور الحكم في عام ٢٠٠٨.
٣٦ ب. زيغيرانيرازو	رجل أعمال	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	الثالثة	بدأت المحاكمة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وقدمت المرافعات الختامية في ٢٦ و ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨. ومن المتوقع صدور الحكم في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

المرفق الأول (جيم)

القضايا التي أُنجزت المحاكمة فيها ولكن ينتظر تقديم المرافعات النهائية المتعلقة بها: ٥ متهمين في قضيتين

رقم القضية الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	الحكم
١ هـ. نسينغيمانا	عميد كلية يسوع الملك	١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	الأولى	بدأت المحاكمة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وانتهت منتصف عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع صدور الحكم في عام ٢٠٠٩.
٢ ك. بيزيمونغو	وزير الصحة	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩	الثانية	”قضية بيزيمونغو وآخرين“ (ضم الدعاوى)
ج. مونغينزي	وزير التجارة	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		
ج. بيكامومباكا	وزير الخارجية	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		بدأت المحاكمة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وانتهت في عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع صدور الحكم في عام ٢٠٠٩.
ب. مونغيرانيزا	وزير الخدمة المدنية	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		

المرفق الأول (دال)

المحاكمات الجارية: ١٥ متهما في ٥ قضايا

رقم القضية الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثل أول مرة	السدائرة الابتدائية	تعليقات
١. ب. نيراماسوهوكو أ. س. نتاهوبالي س. نساييمانا أ. نتيزيرايو ج. كانياباشي ي. ندايامباغي	وزير شؤون الأسرة والمرأة قائد إترهاموي حاكم مقاطعة بوتاري حاكم مقاطعة بوتاري عمدة قرية نغوما عمدة قرية موغانزا	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦	الثانية	"قضية بوتاري" (ضم الدعاوى) بدأت المحاكمة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وستنتهي في عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع صدور الحكم في عام ٢٠٠٩.
٢. أ. ندينديليمانا ف. إكسس. نزوونيميه إ. ساغاهوتو أ. بيزيمونغو	رئيس أركان الدرك قائد كتيبة في القوات المسلحة الرواندية القائد الثاني لكتيبة استطلاع رئيس أركان القوات المسلحة الرواندية	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٢	الثانية	"قضية العسكرين الثانية" (ضم الدعاوى). بدأت المحاكمة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وستنتهي في عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع صدور الحكم في عام ٢٠٠٩.
٣. ي. كاريميرا م. نغيرومباتسي ج. نزيرويرا	وزير الداخلية، ونائب رئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية المدير العام لوزارة الخارجية ورئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية رئيس الجمعية الوطنية وأمين عام الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الثالثة	"قضية كاريميرا وآخرين" (ضم الدعاوى). بدأت المحاكمة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وبدأت من جديد في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ومن المتوقع صدور الحكم في عام ٢٠٠٩.
٤. ك. كاليمازيرا	القائم بأعمال وزير الداخلية	١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥	الثالثة	بدأت المحاكمة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وستنتهي في عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع صدور الحكم في عام ٢٠٠٩.
٥. ي. سيتاكو	كولونيل	٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	الأولى	بدأت المحاكمة في آب/أغسطس ٢٠٠٨. من المتوقع أن تنتهي ويصدر الحكم في ٢٠٠٩.

المرفق الثاني

في انتظار المحاكمة: ٥ متهمين ستبدأ محاكمتهم قريبا

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثل أول مرة	الدائرة الابتدائية	التاريخ المحتمل لبدء المحاكمة
م. باغاراغازا	المدير العام لمصنع شاي	١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥	الثانية	أوائل عام ٢٠٠٩
أ. نغيراباتواري	وزير في الحكومة المؤقتة	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	الثانية	النصف الأول من عام ٢٠٠٩
د. نتاووكورييرو	نائب حاكم مقاطعة بوتاري	١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨	الثالثة	النصف الأول من عام ٢٠٠٩
ك. نزابونيمانا	وزير شؤون الشباب في الحكومة المؤقتة	٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨	الأولى	النصف الأول من عام ٢٠٠٩
ل. نشوغوزا	محقق دفاع سابق (قضية إهانة المحكمة)	١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨	الثانية	النصف الأول من عام ٢٠٠٩

المرفق الثالث

إعادة المحاكمة

الاسم	المنصب السابق	الحكم في الطعن	الدائرة	التاريخ المحتمل لبدء المحاكمة
ت. موفونيي	ملازم، قائد معسكر نغوما، بوتاري	٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣	تحدد فيما بعد	أوائل عام ٢٠٠٩

المرفق الرابع

أربعة محتجزين وفار واحد طُلبت إحالة قضاياهم

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثل أول مرة	الدائرة الابتدائية المحيلة	القرار
ي. هاتينغيكيما	ملازم أول، قائد معسكر نغوما في بوتاري	٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣	الثالثة	رفض الطلب: ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨
غ. كانباركيغا	رجل أعمال	٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤	الأولى	رفض الطلب: ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛ تأكيد الرفض في الاستئناف: ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
ج. - ب. غاتينه	عمدة قرية مورامي	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢	الأولى	
ف. كاشيما	مفتش شرطة	فار	الثالثة	
ي. مونياكازي	قائد إنترهاموي	١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤	الثالثة	رفض الطلب: ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٨؛ تأكيد الرفض في الاستئناف: ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨

المرفق الخامس

١٣ فـاراً

إيديلفونس نيزيمانا	أوغستين بيزيمانا
لاديسلاس نتاغنزوا	فيليسيان كابوغا
شارل ريانديكايو	فولجونس كايشيما
شارل سيكوبوايو	بروتائيس مبيرانيا
جان بوسكو أوينكيندي	برنار مونياغيشاري
فينياس مونياروغارما	غريغوار نداهيمانا
	ألويس نديمباتي